

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٦٠

اليوم، الأربعاء، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

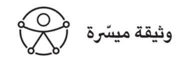
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2015/378)

1517397 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور (S/2015/378)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/378، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور.

أعطي الكلمة الآن للسيد إدمون مولي.

السيد مولي (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم لي هذه الفرصة الجديدة للإدلاء ببيان أمام المجلس. وكما ذكرتم من فوركم، سيدي، فإن موضوع جلسة صباح اليوم هو الحالة في دار فور وأحدث تقرير للأمين العام عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دار فور، وقد أحيل التقرير إلى أعضاء المجلس في ٢٦ أيار/مايو. وسيركز بياني على نقطتين رئيسيتين. أولا، سأدلي ببضع ملاحظات عامة بشأن الحالة في دار فور وأنشطة العملية المختلطة؛ وبعد ذلك سأتناول عملية صياغة استراتيجية خروج للعملية المختلطة والتوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التقرير المعروض على المجلس يجري تحليلا لحالة أمنية خطيرة للغاية، بما في ذلك الحاجة إلى تقديم مساعدات إنسانية كبيرة إلى دار فور والتقدم المحدود المحرز في عملية السلام. وإضافة إلى ذلك، يورد التقرير حصول زيادة مثيرة للقلق للهجمات العنيفة التي يرتكبها مهاجمون مسلحون على موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للعملية المختلطة. والأكثر مدعاة للقلق هو الآثار المدمرة التي تحدثها الحالة الأمنية على المدنيين الأبرياء والعقبات التي تشكلها أعمال العنف لحمايتهم وللعمليات الإنسانية.

وأسفرت المرحلة الثانية في هجوم الحكومة العسكري، المسمى بعملية الصيف الحاسم، عن أعداد كبيرة من المشردين الجدد. وتقدر منظمات تقديم المساعدة الإنسانية أنه في هذا العام وحده أصبح ما لا يقل عن ٠٠٠ ٧٨ شخصا من المشردين الجدد من جراء النزاع في دار فور. وإضافة إلى ذلك، تلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقارير عن تشريد حوالي ٠٠٠ ١٣٠ شخص إضافي، ولكنه لم يتمكن بعد من التحقق من ذلك. ويقال إن معظم المشردين غير المتحقق منهم يوجدون في منطقة جبل مرة، التي ظلت تدور فيها أشد عمليات القتال عنفا ويتعذر وصول الشركاء الإنسانيين إليها في معظم الأحيان. وثمة شعور كبير بالقلق حيال تقارير عن الهجمات العشوائية على المدنيين والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، شهد العام الحالي نشوب نزاعات قبلية أدت إلى اندلاع أعمال العنف من حين إلى آخر. وإلى جانب النزاعات على الموارد التي أشعلت فتيل العنف، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار التي تخلفها التوترات السياسية

الأوسع نطاقا، ووجود العديد من الجماعات شبه العسكرية والمليشيات، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والطريقة التي استجابت بها السلطات المحلية لانعدام الأمن، أدت جميعا إلى تفاقم الحالة. كما تشكل الجرائم مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن، مع وجود العديد من الأشخاص المسلحين الذي يستغلون الغياب النسبي لقوات الأمن في معظم المناطق للهجوم على المدنيين. ولا تزال هذه البيئة الأمنية المتدهورة في أجزاء من دارفور تترك آثارا بالغة على سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني والعملية المختلطة.

وعلى الرغم من صعوبة بيئة العمل، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل وغيرها من العراقيل التي تفرضها الأطراف المتحاربة، لا تزال العملية المختلطة حازمة في التزامها بتنفيذ أولوياتها الاستراتيجية الثلاث.

وفي إطار مواصلة تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي، تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة العمل مع قيادة البعثة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين لضمان تمكن حفظة السلام في دارفور من تنفيذ ولايتهم بفعالية وكفاءة. والاستجابات الكافية من جانب الوحدات عند تعرضها للهجوم والنهج الاستباقي الذي تتبعه في حماية المشردين داخليا مؤشرات على التحسينات المستمرة نتيجة لتنفيذ التغييرات المطلوبة في موقف الوحدات وقوتها وتدريبها.

وعلى الجانب المدني، فإن التركيز لا يزال منصبا على ترشيد الموارد من الموظفين وعملية نقل بعض المهام المناطة بالعملية المختلطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وقد أُجري تحليل لتحديد أي من هذه المهام يمكن أن تضطلع بها العملية المختلطة، وأيها ينبغي تنفيذها بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، وأيها يمكن أن تكون للفريق ميزة نسبية في الاضطلاع بها. وتعكف العملية المختلطة بالاشتراك مع الفريق القطري على وضع الخطة التشغيلية لتنفيذ هذه العملية.

وستستند الخطة إلى نقاط مرجعية محددة، تراعي شروطا مسبقة معينة، منها تعبئة الموارد المالية الكافية وتوفر الدعم اللازم من قبل حكومة السودان.

وبخصوص إنجازات العملية المختلطة، سأقتصر في ملاحظاتي على حماية المدنيين، وهي مسألة أولت لها البعثة اهتماما مستمرا وبذلت بشأنها جهدا متواصلا خلال الأشهر القليلة الماضية.

إن العملية المختلطة تواصل بفعالية تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين عن طريق توفير الحماية المادية والدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية وتشجيع إيجاد بيئة توفر الحماية والقيام بالوساطة في النزاعات المحلية. وفي هذا السياق، نقحت البعثة استراتيجيتها لحماية المدنيين، والتي تعكف على تنفيذها حاليا عناصرها ذات الصلة.

وتتعلق أهم الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بإنشاء مناطق حماية داخل مواقع الأفرقة أو بالقرب منها وبأمثلة لقيام قوات حفظ السلام بصد أو منع هجمات على المدنيين، وتسيير دوريات قوية في القرى المتضررة، ومرافقة البعثات الإنسانية في أثناء الاشتباكات القبلية. وأنشئت أيضا لجان لحماية المشردين داخليا لتنسيق أنشطة الحماية ذات الصلة بالتعاون مع موظفي المساعدة الإنسانية.

أود أن أنتقل الآن إلى وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة. في شباط/فبراير ٢٠١٥، أُنشئ فريق عامل مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان استجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤) وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة، بالإضافة إلى معالجة الشواغل المحددة التي أثارتها حكومة السودان في هذا الصدد. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن الفريق العامل لم يتوصل بعد في أعقاب زيارة ميدانية وجولتين من المناقشات إلى استنتاج ومن المقرر استئناف المشاورات في الأسابيع المقبلة.

ومع ذلك، فإن الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة استطلع خلال اجتماعاته فكرة اتباع نهج ذي شقين مع الحكومة.

أولا، ترتكز استراتيجية الخروج التي اقترحتها العملية المختلطة على تحقيق النقاط المرجعية للبعثة، والتي أيدها المجلس في العام الماضي والتي تستند إلى إيجاد حل سياسي للصراع بناء على محادثات مباشرة بين الأطراف، بدءا بوقف الأعمال العدائية.

كما أن استراتيجية الخروج المقترحة مبنية على الانسحاب التدريجي وعلى مراحل لقوات العملية المختلطة من غرب دارفور، وهي منطقة لم تشهد أي أنشطة خطيرة للجماعات المسلحة أو قتال قبلي في العامين الماضيين. وسيُكمل الانسحاب التدريجي لوجود العملية المختلطة من غرب دارفور عملية لنقل مهامها شيئا فشيئا إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، بقدر ما تهيئ السلطات الوطنية الظروف اللازمة لتوطيد الأمن في الولاية. ومن شأن هذا النهج أن يجسد الجهود التي تبذلها البعثة للتركيز على أولوياتها الاستراتيجية الثلاث فيما تواصل إظهار المرونة والكفاءة عن طريق تخفيض حجمها. وفي إطار ذلك، ستُغلق العملية المختلطة أيضا ثلاثة مواقع أخرى للأفرقة في شمال دارفور وجنوبها، وهي مواقع أظهرت نتائج الدراسة التي أُجريت مؤخرا للقدرات العسكرية أنها تقع في مناطق لا تستدعي حاليا وجود البعثة.

(تكلم بالفرنسية)

أود في الختام أن أبدي ملاحظة أخيرة. إن حل النزاع في دارفور يتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى بذل جهود مشتركة من جانب مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره لإفهام الأطراف المتحاربة أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. فالمعاناة التي يكابدها سكان دارفور قد استمرت لفترة أطول مما ينبغي ويجب أن تنتهي على الفور.

وعلى الرغم من التقدم المشجع المحرز في المفاوضات في عام ٢٠١٤، تبدو احتمالات التوصل إلى حل دائم للأزمة محض أمنيات في السياق الحالي. ويجب أن يظل استئناف المفاوضات المباشرة والحوار الوطني أولوية.

وإذ نكرر شكرنا للسلطات السودانية على جهودها الرامية إلى تحسين التعاون مع العملية المختلطة، أود أن أشدد على أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليس لديهما أي هدف سوى رفاه السكان ووضع حد للعنف وإنهاء الأزمة عن طريق التفاوض من أجل بدء عملية تنمية متناغمة في دارفور، وبعد ذلك، في السودان بأسره. ونحن نعلم أن حكومة جمهورية السودان أيضا تتشاطر هذا الهدف. وهذا هو السبب في ضرورة ربط إعداد استراتيجية خروج للعملية المختلطة بالنتائج المتحققة في بلوغ ذلك الهدف وحدوث تحسن ملموس في الحالة على أرض الواقع.

وعندما تؤتي جهودنا في هذا المجال ثمارها ويتحرر السكان من الخوف والعنف، سيكون قد آن الأوان لانسحابنا. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل تعاوننا على أساس الثقة المتبادلة. ولذلك، تطلب الأمانة العامة للأمم المتحدة، في اتفاق مشترك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تمديد ولاية العملية المختلطة لمدة سنة إضافية، لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مولي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أعددت حقيقة بيانا إيجابيا وأكثر تفاؤلا وأنا قادم إلى المجلس بهذه الروح. ولكن قبل أن أشرع في قراءة بياني، أجد نفسي مضطرا أولا أن أعقب على الجزء الأول من حديث السيد موليه في ما يتعلق بتصوير الوضع في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنه وضع خطير للغاية.

وأرى أن هنا خلطا كبيرا جدا للحقائق وفيه تضليل للمجلس، حقيقة، لأن تدهور الأوضاع وما حدث من تشريد بسبب العنف القبلي يُصور هنا وكأنه بسبب المواجهات المفتوحة مع الحركات المسلحة وهذا غير صحيح. فالذي حدث مواجهة مسلحة واحدة أشار إليها تقرير الأمين العام في الفقرة ٥ عندما عبرت مجموعة مسلحة، رتل من القوات العسكرية، تعبر حدود دولة وتقتحم حدود دولة وبدلا من أن يستوقف مجلس الأمن في مسألة حادثة العدوان نفسها ويتساءل: لماذا هذا الخرق لسيادة دولة عضو، يتحدث هنا الأمين العام المساعد عن الآثار التي ترتبت على ردعنا لذلك العدوان وعلى ردعنا لتلك الحركة المتمردة، هذا غير صحيح. تلك هي المعركة الوحيدة المفتوحة التي حدثت مع المجموعات المسلحة. أما العنف القبلي فأنا أقر بأن دارفور فيها عنف قبلي.

وهذا قديم قدم تاريخ دارفور نفسها، ووجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها في دارفور قديم أيضا قدم تاريخ دارفور نفسها. وأول حادثة عنف قبلي حدثت بين قبيلتي المعالي والرزيقات، التي يشير إليها الآن تقرير الأمين العام والسيد إدمون مولي، كانت في عام ١٩٥٢ وكان السودان وقتها تحت الاستعمار البريطاني وفي نفس المنطقة، في منطقة أبو كارينكا. وبالتالي، صحيح أن هذا العنف القبلي ترتبت عنه حالات نزوح مؤخرا وقد تدخلت الحكومة واحتوت الأمر في حينه ولكن يجب ألا نخلط بين ما يترتب على العنف القبلي وأن نتحدث وكأنما هناك الآن مواجهات مفتوحة بين حكومة السودان والحركات المتمردة، هذه الحركات قد تم حسم أمرها تماما ولم يعد لها سوى بقايا وجيوب في بعض المناطق التي تنشط فيها كما تعلمون جيدا.

ثانيا، ما أشار إليه السيد إدمون مولي بشأن عملية ”الصيف الحاسم“، والتي صورها وكأنها تسببت في زعزعة الأمن والاستقرار، نقول أيضا إن هذا قلب مخل للحقائق، وأنا قدمت بنفسي ثلاث شكاوى لرؤساء مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣ ولشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عام ٢٠١٤ بشأن الأنشطة المكثفة التي شرعت فيها بقايا المجموعات المسلحة في شمال وشرق دارفور حيث نفذت أكثر من سبع هجمات، وتطلب هذا الأمر منا في حينه التصدي لها بنشر قوات الدعم السريع في ما سميناه وقتها بعملية ”الصيف الحاسم“، إذن عملية الصيف الحاسم لم نشرع فيها إلا ردا على اعتداءات الحركات المسلحة وهذا أيضا قلب للحقائق. فالصيف الحاسم هو الذي فرض الاستقرار فرضا في دارفور، أقول ذلك للسيد الأمين العام المساعد، وليس العكس، الصيف الحاسم لم يؤد إلى زعزعة الاستقرار في دارفور.

أما فيما يتعلق بما أشار إليه بشأن العراقيل التي تواجه البعثة، أشار تقرير الأمين العام المعروض عليكم إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت إصدار ٥٩٥ تأشيرة دخول وأن التأشيرات المعلقة سبع تأشيرات. فأنا لا أدري عن أي إعاقة يتحدث السيد الأمين العام المساعد وهذا فقط للتوضيح. فالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هي بعثة أفريقية ونحن بلد أفريقي وهذه البعثة جزء منا ولسنا حريصين أبدا على عرقلة مهامها، بل نحن منفتحون على البعثة ومتعاونون معها كل التعاون. ولذلك، كان لا بد من إيضاح هذه الحقائق حتى يقف المجلس على حقيقة الأمر: لماذا نشرنا عملية الصيف الحاسم وماذا حققت؟ وعملية الصيف الحاسم تُشكر لأنها فرضت الاستقرار فرضا في دارفور، والحمد لله رب العالمين.

أعود الآن إلى بياني. وأرجو في مستهل بياني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وإنا على ثقة بأن رئاستكم لمجلس الأمن سوف تعطي بعدا إضافيا لتعاطي المجلس مع الوضع في دارفور، لكونكم من بلد

شقيق تربطه بالسودان علاقات أزلية راسخة ونتقدم بالشكر كذلك للسيد الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية، والتي لا نتفق مع الجزء الأول منها إطلاقا. كما نتقدم بالشكر والترحيب في ذات الوقت للسيد أبيودون أولوريمى باشوا، نائب الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، والذي يشرفنا بحضوره مداولات المجلس هذا اليوم، خاصة وأن المداولات في هذه المرة تتزامن مع المشاورات الجارية الآن حول القرار الدوري الخاص بتجديد ولاية العملية المختلطة.

أخاطبكم اليوم، والسودان يستشرف مرحلة جديدة واعدة ومبشرة بالكثير بعد أن أدى صاحب الفخامة السيد الرئيس عمر حسن أحمد البشير القسم رئيسا لدورة جديدة عقب فوزه المستحق بجدارة في الانتخابات التي جرت خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل الماضي بنسبة بلغت ٩٤,٥ في المائة على النحو الذي ورد تفصيلا في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام المعروض عليكم، وكما تابعتم فقد تم تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة لاستشراف هذه المرحلة القادمة. وقد أكد التقرير كذلك في الفقرة ١٦ أن أنشطة الاقتراع في دارفور تحديدا قد تمت بسلام ودون وقوع حوادث أمنية تذكر، ولعلكم تابعتم جميعا ما جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني عقب تنصيبه من إعلان للعفو وتجديد لدعوة بقايا المجموعات التي تحمل السلاح للاستجابة لصوت العقل والانخراط في عملية الحوار الوطني الشامل.

وبهذه الروح الإيجابية المنفتحة، فإن حكومة السودان الجديدة تستشرف الآن المرحلة القادمة بعزم أقوى مما مضى على تفعيل عملية الحوار الوطني الشامل الذي لا يستثني أحدا. وفي ذات الوقت، نتطلع إلى أن يستلهم المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه التحديد دوره المرجو تجاه رافضي وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. واستنادا للتوجيهات التي وردت في خطاب فخامة السيد رئيس الجمهورية، فإننا عازمون على تعزيز التعاون والتنسيق أكثر فأكثر مع الأمم المتحدة. هذه روحنا للمرحلة المقبلة: التعاون والتنسيق والانفتاح على الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي وليس التناحر أو المغالطات أو تقديم معلومات غير متوخى من صحتها، تُزج هنا وهناك للتعكير على هذه الروح. والتعاون مع كافة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها كذلك في دارفور لاستكمال عملية الاستقرار والبناء والإعمار، بما في ذلك تفعيل عمليات الوساطة والمصالحات بين القبائل لوضع حد للصدامات القبلية في الإقليم حتى تنصرف جهود كل أبناء الإقليم للتنمية وإعادة الإنعاش. هذه هي الروح التي نقبل بها نحن على المرحلة القادمة.

فيما يتعلق باستراتيجية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإننا نتطلع إلى أن يتضمن قرار التجديد الدوري لولاية البعثة هذا الشهر فقرات واضحة في هذا الخصوص استنادا للتفاهمات التي تمت في إطار فريق العمل المشترك. ونُذكر في هذا السياق بأن منطوق الفقرة ٧ من القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) كان واضحا ومباشرا في مطالبة الأمين العام بأن يجري استعراضا شاملا للبعثة وما حققته على صعيد تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية، أعني الأمم المتحدة أيضا، ونحن في تنسيق كامل في إطار فريق العمل المشترك.

وبالتالي، نحن لسنا بصدد مسار جديد هنا. فقد أقر المجلس هذه الاستراتيجية من حيث المبدأ في قراره الذي جدد ولاية البعثة في العام الماضي (القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤))، والذي طالب بتقديم توصيات حول استراتيجية الخروج وتحديد المهام التي يمكن نقلها من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري ليقوم بتنفيذها استنادا إلى حقائق هامة، أولها التقدم الذي تحقق على صعيد تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وحالة الأمن والاستقرار التي سادت ولايات دارفور الخمس باستثناء المواجهات القبلية أو أنشطة جيوب المجموعات المسلحة المتبقية التي تحاول، بين

الفينة والأخرى، القيام ببعض العمليات العسكرية لكي تعيق استكمال ما تبقى في تنفيذ وثيقة الدوحة ولكي تعرقل أيضا التخطيط الجاري لرسم وتنفيذ استراتيجية خروج البعثة.

وقد يتساءل سائل لماذا تحرص بقايا المجموعات المسلحة على ذلك؟ والإجابة هي أن بقايا عناصر هذه المجموعات المسلحة أصبحت تراهن الآن على تعطيل عمليات العودة الطوعية الواسعة التي تشهدها ولايات دارفور الخمس، ومن ثم الإبقاء على النازحين في المعسكرات لكي تجد هذه المجموعات المسلحة مسوغا وتدعي أنها تحمل السلاح من أجلهم. وذلك غير صحيح.

كما أكدنا في بيانات سابقة، فإننا لم نتحدث أبدا ومطلقا عن أي خروج فوري للعملية المختلطة، نحن لم نتحدث مطلقا عن أي خروج فوري للبعثة من دارفور، بل أكدنا أننا بصدد تنفيذ استراتيجية مرحلية ومتدرجة وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بحيث نبدأ بالتخفيض الفوري للمكون العسكري للبعثة والمكونات الأخرى في المناطق الآمنة والمستقرة تماما في دارفور، المتفق عليها. وأشير في هذا السياق إلى غرب دارفور ومناطق محددة، هي ثلاث مناطق في وسط دارفور على أن تستمر عملية التقليص مرحليا في المناطق الأخرى، وفقا للمعايير أيضا التي نتفق عليها.

ولذلك فإننا نؤكد من هذا المنبر استعداد وجاهزية مؤسساتنا وأجهزتنا المعنية لعمليات الإحلال والإبدال الآن في تلك المناطق المشار إليها.

وفي ذات الوقت نهيب بالأمانة العامة للأمم المتحدة تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري لكي يشرع في تنفيذ ما ينقل إليه من مهام من البعثة اتساقا مع ما نص عليه القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) بشأن نقل هذه المهام.

عند استعراضنا للحالة الأمنية في دارفور، لا بد من التمييز بين المصادمات القبلية والتي هي قديمة قدم دارفور نفسها. وبين المواجهات مع المجموعات المتمردة.

وفيما يتعلق بالأخيرة فكما تعلمون أنه ومنذ أن نشرنا قوات الدعم السريع للتصدي لبقايا هذه المجموعات في مطلع العام الماضي. لم يعد هناك أية مواجهات عسكرية مفتوحة مع المجموعات المتمردة باستثناء بقايا جيوبها التي تنشط من وقت لآخر في القيام ببعض العمليات التخريبية المحدودة.

أما الحديث عن مواجهات مفتوحة مع هذه المجموعات المتمردة فليس صحيحا، باستثناء ما سلفت الإشارة إليه عندما أقدمت بقايا حركة العدل والمساواة في السادس والعشرين من نيسان/أبريل الماضي وتسللت عبر الحدود لتنفيذ مثل تلك الأعمال الهدامة وقد تصدت لها قواتنا المسلحة بمختلف تشكيلاتها، بما فيها قوات الدعم السريع بالرد الرادع آنذاك.

وخلاف ذلك لا توجد أية مواجهات مفتوحة مع بقايا المجموعات المتمردة. أما فيما يتعلق بالعنف القبلي وكما أسلفت فهو قديم قدم دارفور نفسها، وقد تابعتم جميعا الجهود الدؤوبة التي لا تفتر من قبل حكومة السودان لاحتواء هذه المصادمات القبلية ومعالجة جذورها ومسبباتها، حيث تمكنت الحكومة من توظيف الزعامات القبلية المحلية لتحقيق العديد من المصالحات بين القبائل تم بموجبها احتواء معظمها، وما زالت جهودنا مستمرة لسبر أغوارها.

ولكن أي حديث عن آثار العنف القبلي في دارفور وما ترتب عليه من حالات نزوح وتشريد يجب ألا ينفصل بأية حال عن البعد التنموي الذي يستوجب في المقام الأول دعم حكومة السودان برفع العقوبات الأحادية الجائرة عنها، والمساعدة في إعفاء ديونها، وحث المانحين كذلك على إكمال الوفاء بالتزامهم تجاه وثيقة الدوحة. هذا هو الذي يعالج مسألة العنف القبلي في دارفور. العنف القبلي جذوره تنموية محضة ومعالجة هذه الجذور للنزاع القبلي تستوجب دعم وبناء قدرات حكومة السودان وإعفاء ديونها ورفع العقوبات عنها حتى تتمكن من معالجة الأبعاد التنموية لهذه النزاعات، وليس

توجيه النقد للحكومة طالما أن المصادمات القبلية هي في الأساس حول الماء والكلأ وهي ظاهرة موجودة في كل بلدان أفريقيا خاصة في إقليم الساحل والصحراء.

إننا نرفض بشدة ما جاء في الفقرتين (١٨) و (١٩) من التقرير المعروض عليكم بشأن الأحداث التي وقعت في منطقة كاس، إذ أن ما جاء في التقرير أيضا قلب للحقائق ومن ثم تضليل أعضاء المجلس بشأن تلك الحادثة التي خاطبناكم بشأنها في حينها وأوضحنا أن الحادثة المشار إليها لم تكن حادثة واحدة، إنما حادثة من جزأين، الأول منها بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ عندما قام خمسة أفراد من المجموعات المسلحة بخطف عربة تابعة للبعثة بالقرب من بئر للمياه في منطقة كاس.

أما الجزء الثاني والأهم من تلك الحادثة فهو أن عملية المطاردة مع المجموعات التي اختطفت العربة تزامنت مع تحرك مجموعة من أبناء قبيلة الزغاوة في عملية ملاحقة، أي فزع باللغة المحلية، لاسترداد أبقار مسروقة أيضا.

ولعل الخطأ الذي وقعت فيه البعثة هو أنها أطلقت النار على مجموعة أبناء الزغاوة رغم أنهم كانوا يلوحون بالعمائم البيضاء إشارة للسلمية مما أدى إلى مقتل اثنين من المواطنين الأبرياء في الحال وجرح آخرين.

والذي نؤكده هنا هو أن عربة البعثة التي تم اختطافها قد استردتها القوات المسلحة السودانية بعد اشتباك مع المختطفين وتم تسليمها للبعثة لاحقا. أي أن قواتنا المسلحة هي التي استردت العربة المختطفة وسلمتها للبعثة.

كذلك نتحفظ بشدة على ما جاء في الفقرة (٢٨) من التقرير من معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بإجلاء الجندي الأثيوبي الذي أصيب في منطقة مكجر. وإننا من هذا المقام، نجدد مرة أخرى صادق التعازي وأحرها لحكومة أثيوبيا الشقيقة وشعبها ولأسرة الفقيد، شأنه شأن أي جندي سوداني. وقد تعاملت أجهزتنا المختصة مع عملية إجلائه بهذه الروح وبهذا الحرص.

ولكن الذي نود أن نشير إليه هو أن المذكور قد سقط من برج للمراقبة وارتطم رأسه بحاوية حديدية وقد كانت إصابته بالغة الخطورة منذ البداية. وبالرغم من ذلك فقد تم منح الإذن لطائرة الإجلاء من قبل الاستخبارات العسكرية وتبقى فقط الجزئية المتعلقة بتكملة الجانب الفني والإجرائي الخاص بترتيبات إقلاع الطائرة نفسها. ولعل لسوء الحظ أيضا أن تلك الحادثة تزامنت، كانت هذه الحادثة يوم ٢٦، وهو نفس اليوم الذي دارت فيه معركة النخارة، عندما تصدت قواتنا المسلحة للمجموعة التي عبرت الحدود بالقرب من تلك المنطقة في مكجر، الأمر الذي ألقى بظلاله على تسريع عملية إجراءات إقلاع تلك الطائرة، والتي نجدد حقيقة تعزيتنا للإخوة في دولة أثيوبيا الشقيقة، والذين يتفهمون تماما تفاصيل هذه الحادثة وملابساتها.

ختاما، إننا نجدد مرة أخرى تأكيد التزامنا بالتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها في دارفور وبصفة خاصة البعثة. نحن هنا من أجل التعاون وتسهيل مهمة هذه البعثة وليس العكس.

هذه البعثة الأفريقية التكوين، والسودان بلد أفريقي، وبالتالي فإن البعثة جزء منا ولا يستطيع أحد أن يزايد أو يحاول أن يصور أننا نضع العراقيل أو القيود أمام البعثة أو نعيق مهامها، هذا غير صحيح. بل على النقيض من ذلك، فنحن الأكثر حرصا على سلامة البعثة وأفرادها وتسهيل مهمتها.

وفي هذا السياق، أشير فقط إلى ما حدث الأسبوع الماضي حينما قامت قوات الدعم السريع باسترداد خمس عربات كانت قد اختطفت من البعثة وأعادتها وسلمتها للبعثة. ولكننا في ذات الوقت نؤكد على أهمية الشروع في تنفيذ استراتيجية

خروج مرحلية وسلسة ومتفق عليها لهذه البعثة، وذلك لجملة أسباب. أذكر منها سببين فقط.

أولا إننا نريد إعطاء رسالة للموجودين الآن في المخيمات بأن البعثة لن تستمر إلى الأبد. هذه الرسالة لا بد أن تصل للذين هم الآن في المخيمات وذلك حتى يتهيأوا ويشرعوا في العودة إلى مناطقهم الأصلية وممارسة أنشطتهم الحياتية كما كان في السابق. نحن لا نريد أجيال تبقى في المخيمات، لا بد من أن يعودوا على الأقل للمناطق المستقرة، ويمارسوا أنشطتهم الطبيعية. هذا بالإضافة إلى أن مجرد الشروع في استراتيجية الخروج يعطي أيضا رسالة هامة لقادة المجموعات المتمردة الرافضة لوثيقة الدوحة لكي يغادروا مربع الشكوك والتردد ويعودوا لصوت العقل وينخرطوا في عملية السلام والبناء والإعمار.

خاصة في ضوء إعلان العفو والضمانات التي كفلها السيد رئيس الجمهورية في خطابه الأخير أمام البرلمان. ولذلك فإننا ننتظر أن نرى في القرار الفني المرتقب الخاص بتجديد ولاية البعثة فقرات واضحة فيما يتعلق باستراتيجية خروج البعثة خاصة من المناطق التي تم الاتفاق حولها في إطار فريق العمل المشترك وهي ولاية غرب دارفور إضافة إلى ثلاث مناطق في وسط دارفور هي مناطق أم كدادة وتلس والمالحة.

وأيضا في الختام، لا بد من إشارة عاجلة لما جاء في فقرتين من التقرير من إشارات إلى أن حكومة السودان استخدمت أسلحة محرمة في بعض المناطق وأن هذه المعلومات غير متحقق من صحتها. إذا كانت المعلومة غير متحقق من صحتها فالأحرى بأن لا تقدم إلى مجلس الأمن، وهذا غير صحيح أبدا، أنا لا أريد أن أتحدث عن قوات الدعم السريع، ولكن هذه القوات رشيقة خفيفة لا تعتمد على التسليح الثقيل إطلاقا ولا تحتاج حتى لأسلحة ثقيلة والجميع يعلم ذلك، وبالتالي فهذا حديث مردود وغير صحيح.

وختاما، أختم بما بدأت به وهو أننا في مرحلة أكثر انفتاحا من ذي قبل في ضوء الضمانات التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية لقادة الحركات التي ما زالت تحمل السلاح والعفو العام الذي أعلن. ونحن مقبلون على مرحلة نحتاج فيها إلى دعمكم كمجلس أمن وإلى تعاونكم ولن نألو جهدا في التعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها، فقط نريد منكم إرسال الرسالة الصحيحة للحركات المسلحة التي ما زالت تتردد في الانخراط في العملية السياسية حتى تنضم لعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية نواصل فيها مناقشة هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.